تعقيبات نافعة

على ما عُد من الأنطاء الشائعة

إعداد

رايف علي إبراهيم محمد

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بجرجا

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب منطقًا، وأقومهم بيانًا، وأبينهم حجة، وأرشدهم سبيلا، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فقد كانت اللغة العربية في أول الأمر - سليمة ينطق بها أهلها بالطبعة، ولم يحدث فيها لحن، فلما فتحت الفتوحات واتسعت رقعة الإسلام وانداحت الدعوة الإسلامية ودخل الناس في دين الله أفواجًا نتج عن ذلك اختلاط أدى إلى تسرب اللحن إلى اللغة العربية وضعفها فَشَوَّهَ جمالها، فهب العلماء المخلصون لتلافي هذا الخطر؛ فوضعت القواعد النحوية والتصريفية كما وضعت المؤلفات الوفيرة من الكتب التي تعالج اللحن وتنص على الصحيح الفصيح، ومن هذه الكتب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، و(إصلاح المنطق) لابن السكيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(وفصيح ثعلب) و(لحن العوام) للزبيدي، و(درة الغواص) للحريري وغيرها كثير.

ولا يزال الغُيُر على اللغة حتى عصرنا الحاضر يطاردون اللحن وأهله وينبهون إلى خطره، وينصون على الصحيح الفصيح حتى يسير عليه المتحدثون، ومن هؤلاء بعض الباحثين[1]، الذين كتبوا عن

---

(١) هو الأستاذ/ إبراهيم نصحي المدرس الأول بمعهد ههيا الثانوي الأزهري - ديرب نجم - شرقية.

تصحيح أخطاء وقعت من بعض الناس في مجلة صوت الأزهر، وكان الأستاذ الكاتب موفقًا في معظم ما كتب وأنا شاكر له جهده الكبير وغيرته على لغة القرآن الكريم فجزاه الله خير الجزاء على ما قدم ويقدم من تصحيحات مفيدة لطلاب العربية.

وكما قلت إن الأستاذ الكاتب كان موفقًا في معظم ما كتب اللهم إلا في المسائل التي لم يحالفه التوفيق في نقدها ـ وهذه طبيعة البشر ـ فالكمال المطلق لله وحده، وقد تعقبته فيها وعقبت عليها بما يفيد صحتها وجوازها، وتعقيبي هذا لا ينقص من قيمة بحثه وجهده فيه بل لعله يصل بالبحث إلى مشارف الكمال وقد سميت بحثي هذا:

«تعقيبات نافعة على ما عُدَّ من الأخطاء الشائعة»

والله أسأل أن يطابق باسمه مسماه، وأن ينفع به طلاب العلم والمعرفة، كما أرجو من الأستاذ الفاضل أن يتسع صدره لإبداء بعض التعقيبات على المسائل التي لم يحالفه فيها التوفيق، والتي فيها وجه من الصواب.

ولو أن الأستاذ الكاتب نسب الحكم بالتخطئة ـ في المسائل التي أخذت عليه ـ إلى قائله لقلت إنه معذور حيث نقل كلام غيره وأسنده إلى قائله، ومن أسند فقد أحالك ـ كما يقول علماء الحديث الشريف ـ ولكن الأستاذ الكاتب ساق هذه الأخطاء مساق المسلمات بتخطئتها فأوهم القارىء أنها متفق على تخطئتها مع أن منها ما لم يخطئه أحد ـ فيما أعلم ـ مثل مسألة ضبط ميم الجمعة فقد خطأ تسكينها وصوب

ضمها مع أن تسكينها لغة فصيحة وردت عن العرب وقرىء بها وليس له سلف في تخطئتها.

هذا وقد سرت في بحثي هذا على المنهج التالي:

١ـ وضعت لكل مسألة عنوانها فنقلت نص الكلمة التي خطأها الأستاذ الكاتب.

٢ـ ثم نقلت نص الأستاذ الكاتب في الحكم عليها بالتخطئة.

٣ـ ثم وضحت مضمون كلام الأستاذ الكاتب في المسألة.

٤ـ ثم بسطت القول في المسألة جالبًا للنصوص المؤيدة لتصويبها من المصادر والمراجع اللغوية المعتمدة قديمها وحديثها.

٥ـ ثم ختمت الكلام في المسألة بما يفيد جوازها ناقلاً ـ أحيانًا ـ ما يؤيد ذلك من قرارات عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٦ـ وقد رتبت المسائل زمنيًا بحسب ورودها في مجلة صوت الأزهر من القديم إلى الحديث، وقد نقلت تاريخ ورود المسألة من المجلة والعدد الذي وردت فيه والعنوان الذي جاءت تحته.

وعلى كل حال فالأستاذ الكاتب مجتهد وهو إن أخطأ فله أجر ـ كما ورد ـ.

أسأل الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يثيبني وإياه والمسلمين جميعًا ثواب المخلصين، إنه ولي التوفيق.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وصى الله على سيدنا محمد الذي به تحل العقد وتنال الرغائب وعلى آله وصحبه وسلم.

***

المسألة الأولى

الجريدة والجرنال

جاء في صوت الأزهر العدد ١٢٩ الجمعة غرة المحرم سنة ١٤٢٣هـ، ١٥ مارس سنة ٢٠٠٢م تحت عنوان قل ولا تقل ص ١٤ ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: هذا الجرنال أو هذه الجريدة ممتازة والصواب: هذه صحيفة وجمعها صحائف وصحف قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ فالجرنال اسم أعجمي والجريدة سعفة نخل جُرِّدَ عنها خوصها».

يؤخذ من كلام الأستاذ الكاتب تخطئة استعمال الجريدة أو الجرنال والصواب عنده الصحيفة.

وما ذهب إليه ليس صحيحًا وذلك لأن الجرنال وإن كان أعجميًا - فلا مانع من إطلاقه على الصحيفة فكم من كلمات أعجمية مستعملة في اللغة وقد عربت كما ورد في القرآن - وإن كان عربيًا - كلمات أعجمية في الأصل مثل الدينار والدرهم والسندس[1].. الخ. والجرنال وارد على صيغة عربية صحيحة وهي فعلال أو فعلان فلا حرج في إطلاقه على الصحيفة.

وأما الجريدة - وإن كانت في الأصل - سعفة نخل جُرِّدَ عنها خوصها - إلا أنها توسع فيها وأصبحت لها لها إطلاقات عديدة فهي

(١) ينظر الإتقان في علوم القرآن للحافظ السيوطي ١/ ١٣٥: ١٤١ دار نهر النيل للطباعة والنشر.

من الألفاظ المشتركة ومنها إطلاقها على الصحيفة وقد أقر مجمع اللغة العربية هذا الإطلاق وهو الجهة اللغوية العليا. وإليك البيان:

ففي المعجم الوسيط ما نصه «الجريدة»: سعفة طويلة تُقَشَّرُ من خوصها، والبقية من المال، وخيل لا رجالة فيها، ودفتر أوراق الجيش في الديوان، وصحيفة يومية تنشر أخباراً ومقالات (ج) جرائد. (مج)[1].

ورمز (ج) في النص السابق يعني الجمع فالجريدة جمعها جرائد، ورمز (مج) يعني اللفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية.

وفي معجم الأخطاء الشائعة ما نصه: «ولكن المعجم الوسيط وافق على أن نستعمل جريدة المحدثة كما نستعمل كلمة صحيفة دون أن يفوز بموافقة المجمع الذي أصره، وأنا أؤيد الوسيط؛ لأن البلاد العربية تسمي الصحيفة جريدة: ولأن كلمة جريدة عربية الأصل فأرجو أن يوافق على ذلك مجمع القاهرة في طبعة المعجم البسيط الثانية التي ستظهر قريبًا. (طهرت الطبعة الثانية وفيها موافقة مجمع القاهرة»[2].

***

(١) المعجم الوسيط ١/ ١٢٠.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ محمد العدناني ص ٥٥، ٥٦ الطبعة الثانية طبعة لبنان سنة ١٩٨٩م.

المسألة الثانية

استرد محمد الشكوى - سحب محمد الشكوى

جاء في صوت الأزهر العدد ١٣٠ ـ ٨ من المحرم سنة ١٤٢٣هـ ٢٢ من مارس سنة ٢٠٠٢م تحت عنوان قل ولا تقل ص ١٤ ما نصه: «من الخطأ أن تقول: سحب محمد الشكوى، والصواب استرد محمد الشكوى».

يتضح مما أورده الأستاذ الكاتب أن سحب محمد الشكوى خطأ وصوابه استرد وما خطأه الكاتب له وجه من الصواب وإليك البيان.

ففي كتاب تيسيرات لغوية للأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف ما نصه «تدور في الألسنة كلمات سحب بمعنى أخذ وتَسَحَّب بمعنى تسلل وانسحب بمعني خرج، والكلمات لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، وفيها سحب الشيء يسحبه سحبًا إذا جره ومن ذلك قولهم: سحب الوديعة من البنك، وقولهم سحب كلامه وكأنما جره وغيبه عن الأنظار، وفي اللغة تَسَحَّب إذا تدلَّلَ ويقال: تَسَحَّب في حقه إذا اغتصبه، ومن هذا المعنى أخذت الكلمة المتداولة تسحب إذا جاء أو ذهب متسللاً متواريًا عن الأنظار كما استعير اغتصاب الحق ومحاولة إخفائه للسحب ومحاولة الدخول أو الخروج في الخفاء. وهي استعارة واضحة.

وفي اللغة أيضًا انسحب بمعنى انجر علي وجه الأرض ولما كان يلزمه الزيح والبعد استعيرت الكلمة بمعنى لازمها للخروج من المكان فيقال انسحب من المجلس، كما يقال انسحب الجيش من المعركة.

وبكل ما قدمت تكون كلمات انسحب من العمل وتَسَحَّب إلى المجلس وسحب رأيه كلمات عربية سائغة[1].

وفي المعجم الوسيط: «يقال سحب وديعته، وانسحب فلان من المجلس خرج منه لسبب ما «محدثة»[2]، ومعنى محدثة: اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة.

ولا فرق بين المثال الذي خَطَّأه الكاتب وهو سحب محمد الشكوى، وقولهم سحب الوديعة من البنك وسحب كلامه الذي وجهه الأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف وأقر صحته وأورده المعجم الوسيط.

وفي معجم الأخطاء الشائعة: «ويجيز لنا المعجم الوسيط أن تقول: انسحب منها (الجلسة) ويقول إن كلمة: انسحب محدثة وأرجو أن يفوز بتأييد أحد المجامع أو اثنين منها أو كلها»[3].

***

(١) تيسيرات لغوية للدكتور/ شوقي ضيف ص ١٧٥.
(٢) المعجم الوسيط ١/ ٤٣٤.
(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص ١١٦.

المسألة الثالثة

تقرر ندب الموظف ـ تقرر انتداب الموظف

جاء في صوت الأزهر العدد ١٣٠، ٨ من المحرم سنة ١٤٢٣هـ ٢٢ من مارس نسة ٢٠٠٢م تحت عنوان قل ولا تقل ص ١٤ ما نصه:

«من الخطأ: تقرر انتداب الموظف، والصواب: تقرر ندب هذا الموظف لأن الفعل ندب مصدره ندب بسكون الدال على وزن فَعَل فَعْلاً فالمصدر فعل وليس افتعال» يلاحظ أنه كان يجب أن يقول فالمصدر فَعْل وليس افتعالاً» لأنه لم يضعه بين تنصيص حتى نقول أراد الحكاية.

يخطىء الكاتب قولهم انتدب الموظف وصوابه عنده ندب على وزن فَعْل مصدر ندب ندبًا وما خطأه ليس بخطأ فإن الندب مصدر ندب، والانتداب مصدر انتدب وكلاهما وارد عن العرب وإليك البيان:

ففي أساس البلاغة: ونُدِبَ لكذا وإلي كذا فانتدب له»[1]. فقوله ندب لكذا مصدره ندب وعليه فيجوز تقرر ندب الموظف وهو ما صوبه الكاتب، وقوله فانتدب له مصدره انتداب وعليه فيجوز أيضًا تقرر انتداب الموظف لهذا الأمر.

وفي اللسان «وندب القوم إلى الأمر يندبهم ندبًا: دعاهم وحثهم

(١) أساس البلاغة ٢/ ٤٣٠.

وانتدبوا إليه: أسرعوا، وانتدب القوم من ذوات أنفسهم أيضًا دون أن يندبوا له»[1].

فالفعل نَدَبَ مصدره نَدْبٌ وانتدب مصدره انتداب فيقال تقرر ندب الموضف لهذا الأمر وانتدب الموظف لهذا الأمر انتدابًا وتقرر انتداب الموظف لهذا الأمر.

وأوضح مما تقدم ما في المصباح المنير ونصه «وانتدبته للأمر فانتدب يستعمل لازمًا ومتعديًا»[2].

فمصدر انتدبته للأمر انتداب وعليه فيجوز تقرر انتداب الموظف ويكون من إضافة المصدر لمفعوله وقوله فانتدب تستعمل لازمًا ومتعديًا أى انتدب الأمر وانتدب للأمر فيجوز تقرر انتداب الموظف لهذا الأمر ويكون من إضافة المصدر لفاعله أى انتدب الموظَّفُ هذا الأمر أو لهذا الأمر وتقدير الإضافة للمفعول أى انتدبتُ الموظَّفَ لهذا الأمر.

وقد جاء في المعجم الوسيط انتدب بمعنى ندب وعليه فيقال تقرر انتداب الموظف ونَدْب الموظف من إضافة المصدر لمفعوله فى الفعلين ففي المعجم الوسيط ما نصه «نَدَبَ فلانًا إلى الأمر نَدْبًا» وفيه أيضًا» انتدب .. فلانًا لأمر ندبه إليه».

فالانتداب والندب بمعنى واحد؛ لأنه فسر انتدب فلانًا لأمر بقوله ندبه إليه، والله أعلم.

نخلص مما تقدم إلى أن ما خطأه الأستاذ الكاتب ليس بخطأ فيقال تقرر ندب الموظف وتقرر انتدابه أيضًا.

(١) اللسان ٦/ ٤٣٨٠.

(٢) المصابح ص ٣٠٨.

المسألة الرابعة

لحوق التاء بفعول بمعنى فاعل

جاء في صوت الأزهر العدد ١٣٤ الجمعة ٦ من صفر سنة ١٤٢٣ هـ، ١٩ من إبريل سنة ٢٠٠٢م ص ١٤ تحت عنوان أخطاء يجب تصحيحها ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: فاطمة طموحة بإثبات التاء. والصواب: فاطمة طموح بدون التاء لأن «فعول» من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث فلا تلحقها التاء».

يخطئ الكاتب فاطمة طموحة بإثبات التاء ويذكر سبب التخطئة وهو أن فعول من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث - وما قاله هو مذهب جمهور الصرفيين ولكن كبار الصرفيين نصوا على أن هذه القاعدة وهي التسوية بين المذكر والمؤنث في بعض الصفات - ومنها فعول - قاعدة أغلبية لا لازمة فقد ذكر سيبويه أن التأنيث بالتاء جاء في شيء منه ونص كتاب سيبويه: «وهذا قول الخليل: يمتنع من الهاء في التأنيث في فعول وجاءت في شيء منه»[1]. أي وقد جاءت الهاء في بعض أمثلة فعول فقيل فيها فعولة.

وفي اللسان: «قال سيبويه: عدو وصف ولكنه ضارع الاسم وقد يثنى ويجمع ويؤنث»[2].

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٥.

(٢) اللسان ٤/ ٢٨٤٨.

وعدو على صيغة فعول وقد صرح سيبويه بجواز تثنيته وجمعه وتأنيثه.

وفي اللسان أيضًا «وفلانة عدوة فلان، وعدوا فلان فمن قال فلانة عدوة فلان قال هو خبر المؤنث، فعلامة التأنيث لازمة له. ومن قال فلانة عدو فلان قال ذكرت عدوًا؛ لأنه بمنزلة قولهم امرأة ظلوم وغضوب وصبور قال الأزهري هذا إذا جعلت ذلك كله في مذهب الاسم والمصدر فإذا جعلته نعتًا محضًا قلت هو عدوك وهي عدوتك وهم أعداؤك وهن عداوتك»[1].

يفهم من النص السابق أن عدو وهو على وزن فعول لا يلزمه التذكير بل يؤنث ويذكر وإذا جعل نعتًا محضًا وجب تأنيثه كما قال الأزهري.

وفي اللسان «والأنثى ملول وملولة، فملول على القياس، وملولة على الفعل»[2].

وفي اللسان «قال اللحياني: »كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء (يعني فعولاً بمعنى فاعل) إن شئت أثبت الهاء وإن شئت حذفته»[3].

وقد تقدم الأستاذان عباس حسن وعطية الصوالحي ببحثين في لحوق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل إلى مجمع اللغة العربية

(١) المرجع السابق ٤/ ٢٨٤٦.
(٢) اللسان ٦/ ٤٢٧٠.
(٣) المرجع السابق ٢/ ٩٥٦.

وبناء عليهما أصدر المجمع قراره بجواز لحوق التاء لفعول صفة بمعنى فاعل وإليك ما قال الأستاذ عباس حسن فقد كتب بحثًا بعنوان صيغة فعول ولحوق التاء بها للتأنيث.

قال فيه «هل يجوز إلحاق تاء التأنيث بآخر فعول بمعنى فاعل؟

أرى جواز هذا على أساس الاعتبارات التالية، وأساسها الاعتبار الخاص بصيغة فعيل بمعنى مفعول.

١ـ الأصل في الأسماء المشتقة أن تلحقها علامة التأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها.

ومن علامات التأنيث المختصة بذلك التاء مثل راحم وراحمة ـ عالم وعالمة ـ مشهور ومشهورة ـ فرح فرحة.

٢ـ عدل العرب من ذلك الأصل عُدُ ولا غالبًا عند استعمالهم صيغة فعيل بشرط أن تكون هذه الصيغة بمعنى مفعول وأن يكون الموصوف بها مذكوراً كي يؤمن اللبس فقالوا هذا عمل حميد وهذه مهمة حميد ـ هذا شيطان رجيم وهذه شيطانة» رجيم.

٣ـ لا مانع من الرجوع إلى الأصل لأن العدول عنه لم يكن أمرًا محتومًا مطردًا إذ لم يكن لعلة توجب الأخذ بها لمنع فساد لغوي وإنما كان أمرًا غالبًا للتخفيف و يقابل هذا الغالب لُغةُ «الكثير» طبقًا لما نص عليه السيوطي..

٤ـ كل ما سبق هو في صيغة فعيل بمعنى مفعول. وقد صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين بأن الأربعة الأخرى وهي فعول بمعنى فاعل ـ

مفعال ـ مِفْعيل ـ مِفْعَل، يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في فعيل وتنص على أنك تقول صبورة ومعطارة إذا لم يعرف الموصوف.. فيفهم من هذا وما يحيط به من أن حكم الأسماء المشتقة الأربعة هو حكم فعيل بمعنى مفعول من حيث حذف التاء غالبًا بشرطه أو عدم حذف التاء على الوجه المشروح فيما سلف أى أنه يجري على هذه المشتقات الأربعة ما يجري على فعيل السالفة من جواز إثبات التاء نثيرًا على غير الغالب.

ويلاحظ أن غير الغالب هنا ليس معيبًا وإن كان الغالب هو الأفصح والأقوى.

وفرق بين الخطأ الصريح، والصحيح وإن كان ليس هو الأعلى في درجات الفصاحة والقوة البلاغية»[1].

ثم تقدم الأستاذ عطية الصوالحي بالبحث الثاني إلى المجمع وهو بعنوان حول لحوق تاء التأنيث لفعول الصفة جاء فيه».. ومما يستدل به على أن امتناع تأنيث فعول وأخواته غالب لا لازم:

١ـ قول سيبويه في ٢/ ٩٢ عن الخليل ما نصه «يمتنع من الهاء في التأنيث فعول وقد جاءت في شيء منه»[2].

٢ـ وقول ابن مالك في التسهيل ما معناه: «ولا تلحق التاء التي للتأنيث ـ غالبًا صفة علي كذا وكذا فعول بمعنى فاعل»[3].

(١) كتاب في أصول اللغة ص ٧٥، ٧٦.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٥.

(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ٣٠١، ٣٠٢، دار المدني للطباعة سنة ١٤٠٥هـ

٣ـ وقول الرضي: «ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة فيستوي فيه الذكر والمؤنث مفعال ومفعل» وكذا فعول بمعنى فاعل»[1].

٤ـ وقول السيوطي في الهمع: «والغالب ألا تلحق ـ أى تاء التأنيث صفة على مفعال.. أو فعول لفاعل»[2].

وبعد فإني أقول كما قال الشهاب الخفاجي: إنا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعمله العرب العارية والمستعربة حجرنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم[3].

وأتشرف بعرض هذا البحث على لجنة الأصول الموقرة لدراسته والسلام عليكم ورحمة الله»[4].

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ بناء على الأبحاث المقدمة في هذا الشأن ـ على النحو التالي: «يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنّ امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره السيوطي في الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات.

وما ذكره الرضي من قوله ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: فعول[5].

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٣٢ ت يوسف حسن عمر.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للحافظ السيوطي ٣/ ٢٩١ ت شمس الدين ط بيروت.

(٣) ينظر شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٧٠.

(٤) كتاب في أصول اللغة ص ٧٩.

(٥) المرجع السابق ص ٧٤.

المسألة الخامسة

من مصادر الفعل الثلاثي الشَّغب والشَّغَب

جاء في صوت الأزهر العدد ١٣٤ الجمعة ٦ من صفر سة ١٤٢٣هـ ١٩ من إبريل سنة ٢٠٠٢ م ص ١٤ تحت عنوان «أخطاء يجب تصحيحها ما نصه:

«لا تقل: قام العمال بإحداث شَغَب في أثناء العمل بفتح الغين وقل: قام العمال بإحداث شغْب بسكون الغين.

فالشغب بسكون الغين: تهييج الشر والفتنة والخصام وشَغَبٌ بفتح الغين وضم الباء اسم امرأة».

يتضح مما أورده الكاتب أن الشغب بفتح الباء خطأ وما خطأه ليس بخطأ وإليك البيان:

فقد أجاز الكوفيون فتح العين (الغين)، فيه وفي أمثاله.

ففي تثقيف اللسان: «ولا يجوز فتحها (يعني الغين) إلا على أصل الكوفيين فإنهم قد أجازوا فتح كل ما كان علي وزن فَعْل إذا كان أوسطه حرف حلق»(١).

وفي الجمهرة: «والشَّغَب من قولهم: رجل ذو شغب ومشاغب»(٢).

وفي المحكم والمحيط الأعظم: «الشَّغْب والشَّغَب والتشغيب: تهييج الشر»(٣).

---

(١) تثقيف اللسان ص ١٣٢.

(٢) الجمهرة لابن دريد ١/ ٢٩٢ ـ دار صادر ـ بيروت.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٥/ ٢٣٧ ـ ط معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ.

وفي حواشي ابن بري وابن طفر على درة الغواص ما نصه: «قال أبو محمد (ابن بري) قولهم فيه شغب بفتح الغين صحيح، وإن كان إسكان الغين في كلامهم أكثر وقد حكى ابن دريد أنه يقال شغب وشغب»[1].

وفي أساس البلاغة وفلان طويل الشَّغَبِ والشَّغْب قال:

ولا بقتاة سَبَهْلَلة عاضهة في كلامها شَغَب

وقال آخر:

أغصُّ أخا الشَغْبِ الألد بريقه فينطق بعدي والكلام غضيض»[2]

وفي اللسان «الشَّغْب والشَّغَب، والتشغيب: تهيج الشر»[3].

وفي القاموس «الشغب ويُحَرَّكُ وقيل لا : تهييج الشر»[4].

فقد ذكر صاحب القاموس القول الأول وهو التحريك ثم قال بصيغة التمريض وقيل لا أى وقيل لا يحرك.

وقال الخفاجي ردًا على الحريري الذي خطأ فتح الغين ما نصه: «ليس الأمر كما ذكره فإن فتح الغين فيه وتسكينه جائز سماعًا وقياسًا.

وفي الأساس: شغبت على القوم: هيجت عليهم الشر، وفلان طويل الشغب والشغب قال:

(١) حواشي ابن بري على درة الغواص ص ١٣٦ وينظر الجمهرة ١/ ٢٩٧ .

(٢) أساس البلاغة ١/ ٤٩٥.

(٣) اللسان ٤/ ٢٢٨٣، وينظر: إضاءة الراموس وإفاضة القاموس على إضاءة القاموس لمحمد بن الطيب الفاسي (رسالة دكتوراه) للدكتور أحمد طه سلطان ٢/ ٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) القاموس ١/ ٨٨.

ولا بقتاةٍ سَبَهْلَلة عاضهة في كلامها شَغَب

وقال آخر:

أغصُّ أخا الشَغْبِ الألد بريقه فينطق بعدي والكلام غضيض[1]

فأجازهما وحكى سماعهما وكذا قاله ابن دريد[2]. وتبعه صاحب القاموس[3] وابن بري[4].. وهذا وجه السماع فيه، وأما وجه القياس فقال ابن جني في المحتسب[5]:

قرأ سهل[6] بن شعيب السُّهَمي جَهَرَةً وزَهَرة في كل موضع محركًا، ومذهب أصحابنا في كل حرف ساكن بعد فتح لا يحرك إلا على أنه لغة كالنَّهْر والنَّهْر والشَّعْر والشَّعَر وكالحلب والحلب. ومذهب الكوفيين أنه يجوز تحريك الثاني لكونه حرفًا حلقيًا قياسًا مطردًا كالبحر والبحر وما أرى الحق إلا معهم.. قد عرفت أن الفتح والسكون مسموعان فصيحان وأن ما ذكره المصنف وإن تبع فيه الجوهري مردود رواية ودراية»[7].

وفي تاج العروس «الشَّغْب بالتسكين وتحرك وهو لغة، وقيل لا

(١) أساس البلاغة ١/ ٤٩٥.

(٢) الجمهرة ١/ ٢٩٢.

(٣) القاموس ١/ ٨٨.

(٤) حواشي ابن بري ص ١٣٦.

(٥) المحتسب ١/ ٦٨٤.

(٦) هو سهل بن شعيب كوفي عرض على عاصم بن أبي النجود، وأبي بكر بن عياش، وروى القراءة عن عبد الله ابن حرملة. ينظر: طبقات القراء ١/ ٣١٩.

(٧) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ١٤٨، وينظر تاج العروس (شغب).

ونسبها ابن الأثير للعامة وقال الحريري في درة الغواص ويقولون فيه شغَب بفتح الغين فيوهمون فيه كما وهم بعض المحدثين في قوله شغبت كيما تعطي الذنب بالشغب والصواب فيه بإسكان الغين، واعترض عليه ابن بري في حواشي الدرة وقال إن قولهم شغب بفتح العين صحيح وارد نقله ابن دريد.

قال شيخنا وحكاه ابن جني في المحتسب، والزمخشري في الأساس»[1].

وقد ضبط الشغب بالفتح والسكون في المعجم الوسيط وإليك نصه «الشَّغَب: تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب»[2].

وفي معجم الأخطاء الشائعة خلاصة وافية لهذه المسألة، فقد نقل محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة تخطئة: الشغَب: الشغَب بفتح الغين عن الحريري في درة الغوص والرازي في مختار الصحاح واقتصار المرزوقي في شرح الحماسة والفيومي في المصباح على الشغب بسكون الغين ثم قال العدناني: «لكن ابن دريد الذي جاء قبل المرزوقي بنحو قرن كان قد قال إن الشَّغَب صحيح وارد وجاء ابن جني بعده فذكر صحة الشَّغَب في المحتسب، وتلاهما الجوهري فأورد الشغب والشغْب كليهما.. ثم قال الأساس: فلان طويل الشغب والشغْب، ثم جاء ابن بري فاعترض على الحريري وقال: إن قولهم شغب صحيح وارد نقله ابن دريد، وجاء صاحب اللسان فقال:

(١) تاج العروس (شغب).

(٢) المعجم الوسيط ١/ ٥٠٥.

الشَّغْب والشَّغَب والتشغيب: تهييج الشر.. ثم تلاه محمد بن الطيب الفاسي شيخ الزبيدي صاحب التاج فأيد ما قاله ابن جني والزمخشري، ثم جاء كشف الطرة فأورد أمثلة كثيرة تجيز فتح الغين، ثم أجاز مَدُّ القاموس: الشغْب والشغَب كليهما.. ويقول متن اللغة: التحريك (الشَّغَب) لغة أو هي عامية.. ولما كان جل أدباء الضاد من الخليج إلى المحيط يفتحون الغين في الشغب والعامة لا تلفظ الغين إلا مفتوحة وأحد عشر من أئمة اللغة أجازوا تسكين الغين وفتحها فإننا نستطيع أن نقول: نكره الشَّغْب أو الشَّغَب[1].

وخلاصة الكلام أن الشغب ورد عن العرب ساكن الغين ومفتوحها، والله أعلم.

***

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ١٣١، ١٣٢.

المسألة السادسة

مجيء أفعل لغير التفضيل

خالد أعزب. فاطمة عزباء

خالد عزب. فاطمة عزبة

جاء في صوت الأزهر العدد ١٣٤ الجمعة ٦ من صفر سنة ١٤٢٣ هـ ١٩ من إبريل سنة ٢٠٠٢م ص ١٤ تحت عنوان أخطاء يجب تصحيحها ما نصه:

«لا تقل خالد أعزب، فاطمة عزباء وقل خالد عزب، فاطمة عزبة».

يخطىء الكاتب قولهم خالد أعزب وفاطمة عزباء ورأيه هو رأى جمهور اللغويين ومنهم من أجاز أعزب وصفًا للرجل وعزباء وصفًا للمرأة وإليك البيان.

ففي لسان العرب : «ولا يقال رجل أعزب وأجازه بعضهم».

وعلى إجازة بعضهم أعزب يخرج قول من قال خالد أعزب وفي المصباح «قال أبو حاتم: ولا يقال: رجل أعزب قال الأزهري: وأجازه غيره، وقياس قول الأزهري: أن يقال امرأة عزباء مثل أحمر وحمراء»[1].

وفي القاموس «لا تقل أعزب أو قليل»[2].

فقول صاحب القاموس أو قليل يُخَرَّج عليه قول من قال خالد أعزب وإن كان قليلاً.

---

(١) المصباح ص ٢١١.

(٢) القاموس ١/ ١٠٣.

في المعجم الوسيط «الأعزب من الرجال: العازب وهو استعمال قليل، والأجود: عزب».

يفهم من النصوص السابقة أن الأعزب جيد لأنه قابله بالأجود فالأجود يقابله الجيد والجيد يقابله الردئ.

وفي حاشية تقويم اللسان قال الدكتور عبد العزيز مطر تعليقًا على تخطئة أعزب من ابن الجوزي «في هامش نسخة ل: «الأعزب ليس بعامي فإنه جاء في بعض الأحاديث المروية عن أفصح العرب: ما في الجنة أعزب أى لا زوج له.

قال القاضي المحسني شيخ زادة: «ما في الجنة أعزب كذا في النسخ».

والمشهور عند أهل اللغة (عزب) وحكى الأزهري: أعزب، وفي اللسان (عزب) ولا يقال رجل أعزب وأجازه بعضهم»[1].

وفي شرح صحيح مسلم قوله: (وما في الجنة أعزب) هكذا في جميع نسخ بلادنا أعزب بالألف وهي لغة والمشهور (عزب) بغير ألف»[2].

فقد صرح النووي بأن أعزب لغة.

وفي تاج العروس «العزب محركه من لا أهل له.. ولا تقل: أعزب بالألف على أفعل كما صرح به الجوهري، وثعلب، والفيومي وهو قول أبي حاتم أى لكونه غير وارد ولا مسموع أو قليل أجازه غيره.

(١) حاشية تقويم اللسان رقم ٢ ص ١٣٧.
(٢) صحيح مسلم الشرح النووي ٩/ ١٨٩.

واستدل بحديث «ما في الجنة أعزب»[1].

والقليل ليس بخطأ وقد صرح النووي بأن أعزب لغة.

وقد نقل الأستاذ محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة جواز أعزب عن معظم المصادر المتقدمة ثم قال: «لذا قل: رجل عزب وعازب وعزيب ومعزابة وأعزب، وامرأة عزب وعزبة وعازبة وعزية وعزياء»[2].

***

(١) تاج العروس ١/ ٣٧٩.
(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص ١٦٩.

المسألة السابعة

التقييم والتقويم

جاء في صوت الأزهر ـ العدد ١٣٤ الجمعة ٦ من صفر سنة ١٤٢٣هـ، ١٩ من إبريل سنة ٢٠٠٢م، ص ١٤ تحت عنوان أخطاء يجب تصحيحها ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: تقييم المدرسين وتقييم الطلاب، وتقول: قومت العود تقويمًا فهو قويم أى مستقيم فالتقويم بمعنى التعديل قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾.

يخطئ الأستاذ الكاتب من يقول تقييم الطلاب أو تقييم المدرسين.

وعند التحقيق نجد أن قولهم تقييم الطلاب أو المدرسين صحيح فهو بمعنى معرفة قيمة الشيء أى إدراك حقيقته بمعنى بيان قيمته فقد أجازه مجمع اللغة العربية وإن كان بمعنى تعديلهم فهو خطأ كما قال الأستاذ الكاتب.

والأستاذ الكاتب لم يبين المقصود من قولهم تقييم الطلاب أو المدرسين هل بيان قيمتهم؟ أم تعديلهم والتقويم له معنيان:

الأول معرفة قيمة الشيء وإدراك حقيقته كما تقول: تقييم الأعمال والوظائف وتقييم المدرسين والطلاب وما شابه ذلك بمعنى بيان قيمتهم وإدراكها.

المعنى الآخر: هو التعديل: يقال: قومت العود تقويمًا فتقوم بمعنى عدلته فتعدل[1].

والمعنى الآخر هنا بعيد فلا تعديل للمدرسين أو الطلاب فالمدرسون أو الطلاب ليسوا معوجين حتى نعدلهم بل المقصود بيان قيمتهم فيبقى معنا المعنى الأول وهو معرفة قيمة الشيء وإدراك حقيقته فتقييم المدرسين أو الطلاب معرفة قيمتهم العلمية مثلاً وإدراك حقيقتها.

والمعنى الأول: وهو معرفة قيمة الشيء وإدراك حقيقتها أجاز فيه مجمع اللغة العربية أن يقال بالياء والواو تقويم وتقييم وإليك البيان:

فقد جاء في كتاب أصول اللغة تحت عنوان ـ استعمال التقييم بمعنى بيان القيمة ـ ما نصه «الياء في كلمة قيمة أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك ديمة من الدوام، وعيد من العود. والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن ينظر إلى أصل الحرف كما قال العرب في بعض الاستعمالات دومت السماء إلا أن العرب ربما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة، ونظروا إلى حالته الراهنة، كما قالوا ديمت السماء في بعض الاستعمالات وكما قالوا عَيَّد الناس إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة: عود الناس تحاشيًا عن توهم أنها من العادة. وعلي ذلك يجوز أن يقال: قيم الشيء تقييمًا

(١) ينظر أزاهير الفصحى في دقائق اللغة للأستاذ عباس أبو السعود ص ٧٢، ٧٣ طبعة دار المعارف الطبعة الثانية..

بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشددة تبين للتخفيف في أمثلة من كلام العرب تستأنس بها في قبول ذلك»[1].

وقد جاء في معجم الأخطاء الشائعة ما نصه: «وقد جاء في الطبعة الثانية من المعجم الوسيط: قيم الشيء تقييمًا: قدر قيمته (مجمع القاهرة (راجع مجلة مجمع القاهرة ٢٤/ ٢٠٠، وكتاب البحوث والمحاضرات لمجمع القاهرة (١١/ ٣٢٩»[2]. والطلاب أو المدرسون شيء من الأشياء التي تقدر قيمتهم العلمية والأخلاقية.

وفي كتاب أضواء على لغتنا السمحة تحت عنوان: استعمال التقييم بمعنى بيان القيمة تكلم الأستاذ محمد خليفة التونسي عن التبادل بين الواو والياء مثل دوم وديم وقوم وقيم، وعيد وعود ثم قال: «وعلى ذلك جوز المجمع أن يقال: قيم الشيء تقييمًا بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قَوَّم الشيء بمعنى عدله. وقد جاء التعاقب بين الواو والياء المشددتين تخفيفًا، وذلك في أمثلة كثيرة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك وإذن يجوز أن نقول قيمت الشيء بل يجوز عندنا أن يقال: قيمت فلانًا»[3].

***

(١) كتاب في أصول اللغة ص ٢٢٨.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٢.

(٣) أضواء على لغتنا السمحة ص ٢١٢، للأستاذ/ محمد خليفة التونسي ـ كتاب العربي ـ الكتاب التاسع ١٥ أكتوبر ١٩٨٥م ـ سلسلة فصيلة تصدرها مجلة العربي.

المسألة الثامنة

إنسان وإنسانة

جاء في صوت الأزهر ـ العدد ١٤٤ الجمعة ١٧ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٣هـ، ٢٨ من يونيو سنة ٢٠٠٢م ص ١٤ تحت عنوان أخطاء شائعة ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: رأيت إنسانة تعني امرأة.

فالصواب: رأيت إنسانًا بدون تاء، وذلك لأن الإنسان يطلق على المذكر والمؤنث قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾.

يخطئ الأستاذ الكاتب: إنسانة وصوابه عنده إنسان للذكر والأنثى وما خطأه ليس بخطأ وإن كان قليلاً وإليك البيان:

ففي إصلاح المنطق «ويقال للرجل هذا إنسان، وللمرأة هذه إنسانة»[1].

وفي الهمع «وقَلَّت (يعني التاء) للفصل بين الجوامد كامرئ وامرأة.. وإنسان وإنسانة..»[2].

والقلة لا تقتضي التخطئة فليس كل قليل خطأ.

وفي تاج العروس «والمرأة أيضًا إنسان وقولهم إنسانة بالهاء لغة عامية، كذا قاله ابن سيده وقال شيخنا: بل هي صحيحة، وإن كانت

---

(١) إصلاح المنطق ص ٣٢٦.

(٢) همع الهوامع للحافظ السيوطي ٣/ ٢٩٠.

قليلة ونقله صاحب همع الهوامع، والرضي في شرح ابن الحاجب ونقله الشيخ يس في حواشيه على الألفية عن الشيخ ابن هشام فلا يقال إنها عامية بعد تصريح هؤلاء الأئمة بورودها، وإن قال بعضهم: إنها قليلة فالقلة عند بعض لا تقتضي إنكارها وأنها عامية انتهى فانظر هذه مع قول ابن سيده، ولا يقال إنسانة والعامة تقوله»[1].

وفي التاج أيضًا» وقد ورد في أشعار العرب (يعني إنسانة) قليلاً قال كامل الثقفي:

إنسانة الحي أم إدمانة السَّمَر بالنهي رَقَّصَها لحَنٌ من الوتر

قال وحكى الصفدي في شرح لامية العجم أن ابن المستكفي اجتمع بالمتنبي بمصر وروى عنه قوله:

لاعبت بالخاتم إنسانه كمثل بدر في الدجى الناجم[2]

وقال الدكتور/ محمد خليفة التونسي ردًا على من أنكر إنسانة: «.. ومع ذلك نحب أن نقول له إن كلمة إنسانة فصيحة وحسبه أن يرجع إلى مادة أنس في تاج العروس للزبيدي تعقيبًا على ما ذكره صاحب القاموس من أن إنسانة كلمة عامية فقد رَدَّ الزبيدي عاميتها بمناقشة مفصلة نقلها عن شيخه الذي ذكر أنها صحيحة وإن كانت قليلة واعتمد في إثبات صحتها على عدد من شيوخ اللغة الأجلاء أثبتوها في كتبهم ثم نقل عن شيخه أيضًا أنها وردت في أشعار العرب قليلاً

(١) تاج العروس (أنس).
(٢) التاج (أنس).

كقول كامل الثقفي:

إنسانة الحي أم إدمانه السَّمَر بالنهي رقَّصَها لحن من الوتر

والمجال لا يتسع لكل ما ذكر هناك[1].

وقال الأستاذ محمد العدناني: «وأنا من رأى صاحب التاج من جواز استعمال كلمة إنسانة لأنني أحب القياس، ولا أميل إلى الشذوذ»[2].

❊❊❊

(١) أضواء على لغتنا السمحة ص ٥٠، ٥١.
(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٠.

المسألة التاسعة

كل وبعض. الكل والبعض

جاء في صوت الأزهر في العدد ١٤٥ يوم الجمعة ٢٤ من ربيع الآخر ١٤٢٣هـ ٥ يوليو ٢٠٠٢م تحت عنوان من الأخطاء الشائعة ص ١٤ ما نصه:

من الخطأ أن تقول: الكل تعاون في بناء مسجد القرية والصواب: كل تعاون في بناء مسجد القرية وبعض الناس لم يتعاون. قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾؛[1] وذلك لأن الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل لأنها معرفة بغير ألف ولام وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾[2].

ذكر الأستاذ الكاتب في هذا أن كُلاً وبعضا لا يدخل عليهما الألف واللام ومن هنا خطأ الكل والبعض وحكم على من استعملهما بالألف واللام بالخطأ.

وما ذهب إليه وحكم - بمقتضاه - بالتخطئة على استعمال الكل والبعض ليس متفقًا عليه فمن اللغويين من أجاز استعمال الكل والبعض وما دام الأمر كذلك فلا حرج على من استعملهما بالألف واللام نعم قد يكون الأفصح خلوهما من الألف واللام كما جاء في القرآن الكريم، وغير الأفصح ليس بخطأ، بل هو فصيح؛ لأن الأفصح يقابله الفصيح وإليك البيان:

---

(١) سورة النمل من الآية ٨٧.

(٢) سورة غافر من الآية ٢٨.

ففي الكتاب: «والبعض مذكر»،[1] وفي المقتضب: «فإذا أردت البعض..»،[2] وفي المقتضب أيضًا: «.. فيجوز أن تعني بعضًا دون الكل»[3].

وقد ورد استعمال الكل والبعض بالألف واللام في كلام ابن جني في مواطن كثيرة من كتابه الخصائص[4].

وقال الأستاذ/ محمد عضيمة في مقدمة المقتضب: «وقد جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على بعض وعلى كل.. وقد جاء في شعر مجنون ليلى، وفي شعر سحيم بني الحسحاس كما ذكرنا في التعليق، وانظر كشف الطرة على الغرة للألوسي ص ٨٥»[5].

وقد ذكر الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم أن لغة المصنفين منهم من جعلها معياراً للتصويب وصوب علي غرارها ما خالف القواعد المقررة، ومنهم من رفضها وخطأ قائلها، ومنهم من فصل فقال: إن كان المصنفون من اللغويين - ويأتي في مقدمتهم: الخليل، وسيبويه، والفارسي، وابن جني، والزمخشري - تقبل لغتهم ويصحح كلام العامة على غرارها إن وافقها وهذا الرأى هو الراجح؛ وذلك لأن الصلة باللغة حينئذٍ أوثق وأبقى بحكم المدارسة والاشتغال الدائم،

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٨.
(٢) المقتضب ١/ ١٨٢.
(٣) المقتضب ٣/ ٢٤٣.
(٤) ينظر الخصائص: ١/ ٥٣، ٨٤، ٢/ ٢٧٦، ٤٥٠، ٣/ ٣٣٦.
(٥) المقتضب ١/ ١١١ (المقدمة).

فلعل هناك وجهًا وتخريجًا مقبولاً لما جرى في مؤلفاتهم مما نظنه نحن مخالفًا[1].

وجاء في الصحاح ما نصه: «وكل وبعض معرفتان، ولم تجيء عن العرب بالألف واللام وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة - أضفت أم لم تضف»[2].

ويفهم من نص صاحب الصحاح أن (بعض وكل) معرفتان ولم يردا عن العرب بالألف واللام وهو جائز أى اقترانهما بالألف واللام جائز وإن لم يردا كذلك؛ لأن فيهما معنى الإضافة ، والإضافةمعاقبة للألف واللام تقول: الكتاب وكتابي.

وقول الجوهري: لم يجيء عن العرب بالألف واللام مُتعقب فقد صرح غيره بورودهما بالألف واللام واستشهد بالشعر على ذلك كما سيأتي - ووردت الكل في كلام المبرد ففي المقتضب: «جاءني بنو فلان فيجوز أن تعنى بعضًا دون الكل»[3].

وفي رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: «وكان أبو علي يجيزه (يعني إدخال الألف واللام على كل) ويدعي إجازته على سيبويه فأما الكلام القديم فيفتقد فيه الكل والبعض وقد أنشدوا بيتًا لسحيم:

رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل مَعْمَدَا[4]

(١) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب ص ١٣٥ - ١٥٣.
(٢) الصحاح ٥/ ١٨١.
(٣) المقتضب ٣/ ٢٤٣.
(٤) البيت في ديوان سحيم ص ٤١ ت المينى ط الهيئة العامة للكتاب وليس فيه لفظ كل فلعله في نسخة أخرى من نسخ الديوان.

وسحيم ولد في أوائل عصر النبوة، وتوفى سنة ٤٠هـ[1]، فهو من الذين يحتج بشعرهم بلا خلاف.

وفي عبث الوليد لأبي العلاء المعري ما نصه: «كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على كل وبعض ويروي عن الأصمعى أنه قال كلامًا ما معناه: قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنًا إلا في موضع واحد وهو قوله: العلم أكثر من أن يحاط بكله فخذوا البعض. وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز إدخال الألف واللام علي كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره، والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بني الحسحاس:

رأيت الغنى والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل مَعْمَدَا[2]

وفي ارتشاف الضرب: «وهو إذا تجرد عن الإضافة قد تنوى فيه الإضافة فلا تدخل عليه (أل) وقد أدخلها عليه الزجاج في جمله فقال: ويبدل البعض والكل وأجاز ذلك الأخفش والفارسي»[3].

فأبو حيان نقل جواز دخول (أل) على كل وبعض عن الأخفش والفارسي والزجاج ولم يتعقبه فدل ذلك على تأييده لذلك.

وفي تاج العروس: «ويقال: كل وبعض معرفتا[illegible] يجيء عن

(١) الأعلام ٣/ ٧٩.

(٢) عبث الوليد لأبي العلاء المعري ص ١٩٥، ١٩٦ - مطبعة الترقي بدمشق، وينظر حاشية المقتضب للشيخ عضيمة ٣/ ٢٤٣.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥١٥.

العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أم لم تضف هذا نص الجوهري في الصحاح، وفي العباب قال أبو حاتم: قلت للأصمعي في كتاب ابن المقفع العلم كثير ولكن أخذ البعض أولى من ترك الكل فأنكره أشد الإنكار وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل؛ لأنهما معرفة بدون ألف ولام، قال أبو حاتم: وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتابيهما لقلة علمهما بهذا النحو فاجتنب ذلك، فإنه ليس من كلام العرب، وكان ابن درستويه يجوز ذلك مخالفًا جميع نجاة عصره.. قال: والذي يسامح في ذلك من المتأخرين يقول فيهما الإضافة أضفت أم لم تضف»[1].

وفي المصباح: «قال الأزهري وأجاز النحويون إدخال الألف واللام على بعض وكل إلا الأصمعي فإنه امتنع من ذلك وقال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كلام ابن المقفع العلم كثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل فأنكره أشد الإنكار وقال: كل وبعض معرفتان فلا تدخلهما الألف واللام؛ لأنهما في نية الإضافة، ومن هنا قال أبو علي الفارسي: «بعض وكل معرفتان؛ لأنهما في نية الإضافة»[2].

يؤخذ من هذا النص أن النحاة أجازوا دخول الألف واللام على كل وبعض ما عدا الأصمعي وهو معروف بتشدده.

وفي التصريح بمضمون التوضيح ما نصه: «ومنها ما هو واجب

الإضافة إلى المفرد وهو نوعان، الأول ما يجوز قطعه عن الإضافة.. نحو: كل إذا لم يقع نعتًا ولا توكيدًا، وبعض.. وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان، ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة.. وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان»[1].

قال الأستاذ عباس حسن: «وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال (أل) التي للتعريف على كل وبعض المعرفتين في تلك الصورة، ويصح عند الفارسي ومن معه، وفي رأيه تيسير وله أنصار من قدامى النحاة واللغويين، يقول الخضري ج٢ أول باب البدل: جوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة»[2].

وفي القاموس: «ويقال كُل وبعض معرفتان لم يجيء عن العرب بالألف واللام وهو جائز»[3].

انظر إلى قول صاحب القاموس: وهو جائز أى: لم يجيء عن العرب وهو جائز مع عدم مجيئه عنهم وقد تقدم أن عدم مجيئه عن العرب متعقب.

وفي شرح الشهاب الخفاجي على درة الغواص ما نصه: «وأما إدخال اللام على كل فنقل المعري في رسالة الغفران أنَّا أبا علي

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٥، وينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٥٠.

(٢) النحو الوافي ٣/ ٧٢ هامش ٢.

(٣) القاموس ٤/ ٤٥.

الفارسي كان يجيزه وينقله عن سيبويه وليس بشائع في قديم كلام العرب وأُنْشِدَ لسحيم شاهد عليه وهو قوله:

رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل مَعْمَدَا»[1]

وفي التاج: «ولا تدخله اللام أى لام التعريف؛ لأنهما في الأصل مضافة فهي معرفة بالإضافة لفظًا أو تقديرًا فلا تقبل تعريفًا آخر خلافًا لابن درستويه والزجاجي فإنهما قالا: البعض الكل.. قلت وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل وإن أباه الأصمعي، قال شيخنا: بناء على أنهما عوض عن ما يضاف إليه أو غير ذلك»[2].

وفي كشف الطرة عن الغرة للألوسي: «وقد سمع إدخال (أل) على كل فقد قال المعري: إن الفارسي كان يجيزه وينقله عن سيبويه، وجاء في شعر صحيح وهو قوله:

رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل مَعْمَدَا[3]

وبعد أن نقل الأستاذ محمد العدناني آراء المانعين لإدخال (أل) التي للتعريف على كل وبعض قال: «ولكن كثيرين أجازوا ذلك:

١- فالفارسي الذي له أنصار من قدامى النحاة واللغويين قال إن إدخال (أل) عليهما جائز.

٢- أجاز الخضري ذلك في المجلد الثاني أول باب البدل.

(١) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٦٩، ٧٠.

(٢) تاج العروس ٥/ ٨ (بعض).

(٣) كشف الطرة عن الغرة للآلوسي ص ٨٥ طبعة دمشق سنة ١٣٠٠ هـ.

٣ـ قال الجوهري: كل وبعض معرفتان، ولم يجيء عن العرب بالألف واللام وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أم لم تضف، وأخذ برأى الجوهري كثير من النحاة واللغويين.

٤ـ أيد اللسان رأى الجوهري دون أن يذكر آراء من خالفوه.

٥ـ نقل التاج رأى الجوهري ووافق عليه وإن كان قد ذكر رأى من خالفوه.

٦ـ جاري متن اللغة الصحاح، والتاج، واللسان في كل ما ذكروه.

٧ـ أيد عباس حسن في الصفحة (٧١) من المجلد الثالث من موسوعته النحو الوافي رأى الفارسي مجيزاً تحلية كل وبعض بـ (أل)، وتجريدهما منها»[1].

مما تقدم نخلص إلى أنه لا مانع من إدخال (أل) على كلٍّ وبعض وقد تقدمت الأدلة الواضحة على ذلك.

والله أعلم،،

***

(١) معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ/ محمد العدناني ص ٢٢٢.

المسألة العاشرة

الوارث ـ الوريث

ورد في صوت الأزهر العدد ١٤٥ يوم الجمعة ٢٤ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ، ٥ يوليو ٢٠٠٢م تحت عنوان من الأخطاء الشائعة ص ١٤ ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: أحمد الوريث الوحيد لأبيه، والصواب: الوارث، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾[1]، وفي الحديث النبوي: «اللهم امتعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني، وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[2].

يؤخذ من كلام الأستاذ الكاتب أن كلمة الوريث خطأ وصوابها الوارث، وما خطأه ليس بخطأ وإليك البيان:

فقد اعتمد مجمع اللغة العربية كلمة الوريث وفسرها بأحد الورثة وأوردها في المعجم الوسيط وإليك نصه: الوريث: أحد الورثة[3]، وفعيل بمعنى فاعل كثير في اللغة مثل : رحيم بمعنى راحم، وسميع بمعنى سامع، ولم أقرأ فيما اطلعت عليه ـ أن الوارث هو الذي لم يشاركه غيره في الإرث والوريث هو الذي يشاركه غيره في الإرث

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٢) سورة المؤمنون الآيتان ١٠، ١١.

(٣) المعجم الوسيط ٢/ ١٠٦٦.

حتى يقال إن الصواب: أحمد الوارث الوحيد لأبيه لا الوريث الوحيد لأبيه وفي التبيان في تصريف الأسماء ما نصه: «وقد جاء (يعني اسم الفاعل) على فعيل نحو: نصير وقدير، فالوريث مثل: نصير وقدير، وإن لم تنص المعاجم على الوريث ولكنه يجوز قياسًا.

والله أعلم،،

***

(١) التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ/ أحمد حسن كحيل ص ٦٣.

المسألة الحادية عشرة

أمس والأمس

جاء في صوت الأزهر العدد ١٤٧ الجمعة ٩ من جُمَادَى الأولى سنة ١٤٢٣هـ، ١٩ من يوليو ٢٠٠٢م تحت عنوان قل ولا تقل ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: ألقى إبراهيم درسًا بالأمس في المسجد والصواب ألقى درسًا أمس الخميس أو بالأمس القريب وذلك لأن أمس إذا نكرت عرفت أى دلت على اليوم السابق وإذا عرفت نكرت أى دلت على أمس».

يخطئ الأستاذ الكاتب قولهم: ألقى إبراهيم درسًا بالأمس في المسجد والصواب عنده أن يقال ألقى إبراهيم درسًا أمس الخميس أو بالأمس القريب وذلك لأن أمس إذا نكرت عرفت أى دلت على اليوم السابق وإذا عرفت نكرت أى دلت على أمس».

وما ذهب إليه الأستاذ الكاتب وقرره ليس بصحيح فقد تكون منكرة وتدل على التنكير أى على الماضي مطلقًا وليس على اليوم الذي قبل الحاضر ففي المعجم الوسيط «أمس» : اليوم الذي قبل اليوم الحاضر وقد يدل على الماضي مطلقًا وهو مبني على الكسر قالوا: أمس الدابر لا يعود وإذا نكر أو أضيف أو أدخلت عليه أل أعرب تقول: كل غد صائر أمسًا، وكان أمسنا طيبًا وكان الأمس طيبًا».

يؤخذ من النص السابق أن أمس وهي منكرة قد تدل على اليوم الماضي مطلقًا.

(١) المعجم الوسيط ١/ ٢٧.

وفي المصباح «أمس» اسم عَلَمُ على اليوم الذي قبل يومك ويستعمل في قبله مجازاً»[1].

ثم إن هذا الأسلوب ألقى إبراهيم درسًا بالأمس في المسجد صحيح على معنى التنكير وأنه ألقى درسًا في يوم ما من الأيام ولم يبين الكاتب أن هذا الأسلوب خطأ إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك مباشرة ولكنه قال من الخطأ أن تقول ألقى إبراهيم درسًا بالأمس في المسجد ولم يبين الأستاذ الكاتب المراد من اليوم الذي ألقى إبراهيم فيه درسًا هل هو اليوم السابق على يومك مباشرة أو غيره فكان ينبغي له أن يضيف بعد الأسلوب قوله يريدون به اليوم الذي قبل يومك مباشرة حتى يتضح الخطأ فيه، بل لو أريد بالأمس - بالألف واللام - اليوم الذي قبل يومك مباشرة لجاز.

ففي معجم الأخطاء الشائعة ما نصه: «ويخطئون من يقول: لقيته بالأمس في السوق، ويقولون: إن الصواب: لقيته أمس في السوق، وكلتا الجملتين صحيحة؛ لأن أمس يراد به اليوم الذي قبل يومنا الذي نحن فيه، والأمس تشمل (أمْس) أو أى يوم من الأيام التي قبلها»[2].

وما ذكره الكاتب من أن أمس إذا نكرت عرفت أى دلت على اليوم السابق ليومك مباشرة، هذه القاعدة أغلبية وليست مطردة فقد تقدم في المصباح والمعجم الوسيط أنه يصح إطلاق أمس على مطلق الماضي وهو ما عبر عنه صاحب المصباح بقوله: «ويستعمل فيما قبله مجازاً».

(١) المصباح ص ١٧.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٨.

وفي معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ما نصه «أما أمس فيعني اليوم الذي قبل يومك الحاضرُ، وقد يدل على الماضي مطلقًا»[1].

والظاهر أن أمس مُعَرَّفة في الجمل الثلاث التي أوردها الأستاذ الكاتب، الجملة المخطأة والجملتان المصوبتان، فقوله: ألقى إبراهيم درسًا بالأمس وهي المخطأة معرفة بالألف واللام، وجملة ألقى درسًا أمس الخميس - وهي إحدى المصوبتين - معرفة بالإضافة إلى الخميس بنصب أمس وجر الخميس، وجملة ألقى درسًا بالأمس القريب معرفة بالألف واللام وموصوفة أيضًا اللهم إلا أن يقال إن جملة : ألقى درسًا أمس الخميس بكسر أمس على البناء فيكون الخميس منصوبًا على البدل والبيان لأمس وليس مضافًا إلى أمس وتكون منكرة دالة على التعريف أيضًا، بناء على القاعدة الأغلبية إذا نكرت عرفت.

وبالجملة فما خَطَّأه الأستاذ الكاتب ليس بخطأ والله أعلم.

***

(١) المصباح ص ١٧.

(٢) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٢٦.

المسألة الثانية عشرة

بتة والبتة

جاء في صوت الأزهر - العدد ١٤٩ الجمعة ٢٣ من جُمَادى الآخرة سنة ٤٢٣هـ، ٢ من أغسطس سنة ٢٠٠٢م ص ١٤ تحت عنوان أخطاء شائعة ما نصه:

«من الخطأ أن تقول: لا أفعله بتة، الصواب: لا أفعله البتة. ويقال لكل أمر لا رجعة فيه ويكون منصوبًا على المصدر ولا يستعمل إلا بالألف واللام، وفي الحديث الشريف: إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرًا أبقى».

يخطئ الأستاذ الكاتب من يقول لفظة: بتة في قولهم: لا أفعله بتة بدون الألف واللام وصوابه عنده أن يقال لا أفعله البتة لأنه لا يستعمل إلا بالألف واللام.

وما خَطَّأه الأستاذ الكاتب ليس بخطأ بل البتة بالألف واللام وبدون الألف واللام كلاهما جاء عن العرب وإليك البيان:

فقد أجاز الفراء بتة بالتنكير ففي اللسان «ويقال لا أفعله بتة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه عَلى المصدر قال ابن بري مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لا تكون إلا معرفة البتة لا غير، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفي[1].

---

(١) لسان العرب ١/ ٥٠٤.

فيخرج كلامهم علي ما أجازه الفراء فبتة ليست خطأ وإن كانت قليلة.

وفي المصباح «يقال لما لا رجعة فيه لا أفعله بتة»(١).

وفي القاموس «ولا أفعله البتة، وبتة»(٢).

وفي التاج «ولا أفعله البتة بقطع الهمزة.. ولا أفعله بتة بغير اللام لكل أمر لا رجعة فيه»(٣).

وفي المعجم الوسيط «لا أفعله بتة، ولا أفعله البتة»(٤).

وفي معجم الأخطاء الشائعة خلاصة وافية لهذه المسألة وإليك نصها: «ويخطئون من يقول لا أفعله بتة، ويقولون: إن الصواب هو، ألبتة والبتة تقطع الهمزة وتوصل، وتقال: البتة: لكل أمر لا رجعة فيه، وتنصب على المصدر.

ويعتمد الذين يخطئون التنكير: بتة، ويوجبون التعريف: البتة:

١ـ على قول ابن بري إن سيبويه وأصحابه البصريين لا يجيزون إلا: لا أفعله البتة.

٢ـ وعلى ما جاء في تهذيب الألفاظ لابن السكيت: وقولهم: لا أفعله البتة أي: قطعًا.

٣ـ وعلى استعمال الخليل بن أحمد البتة وحدها.

(١) المصباح ص ٢٤. (٢) القاموس ١/ ١٤١.
(٣) التاج ١/ ٥٢٤.
(٤) المعجم الوسيط ١/ ٣٨.

ولكن:

١ـ جاء في اللسان والتاج قال ابن بري: أجاز الفراء وحده التنكير وهو كوفي.

٢ـ قال ابن فارس في المجمل: يقال لما لا رجعة فيه: لا أفعله بتة.

٣ـ نقل المصباح المنير قول ابن فارس دون أن يجيز تعريف بتة.

أما الذين أجازوا كلتيهما ـ البتة وبتة ـ فهم أصحاب:

١ـ التاج ٢ـ واللسان ٣ـ والصحاح ٤ـ والمختار ٥ـ والمحكم ٦ـ والقاموس ٧ـ ومد القاموس ٨ـ ومتن اللغة ٩ـ وكشف الطرة»(١).

***

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٣، ٣٤.

المسألة الثالثة عشرة

اللغات في الجمعة

جاء في صوت الأزهر العدد ١٥٠ الجمعة ٣٠ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٣ هـ، ٩ من أغسطس سنة ٢٠٠٢م ص ١٠٤ تحت عنوان أخطاء شائعة ما نصه:

(من الخطأ أن تقول أدى المسلمون صلاة الجمعة في الجامع الأزهر بسكون الميم في الجمعة والصواب بضم الميم).

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[1].

يخطئ الكاتب كلمة الجمعة بسكون الميم وصوابها عنده الجمعة بضم الميم كما وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

وما ذهب إليه الأستاذ الكاتب من تخطئة الجمعة بسكون الميم ليس بخطأ فقد ورد لفظ الجمعة عن العرب بفتح الميم وضمها وسكونها وإليك البيان:

ففي لسان العرب ما نصه: وفي التنزيل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾. خففها الأعمش وثقلها عاصم وأهل الحجاز والأصل فيها التخفيف فمن ثقل اتبع الضمة ومن خفف فعلى الأصل والقراء قرءوها بالتثقيل ويقال: يوم الجمعة لغة بني عُقيل ولو

---

(١) سورة الجمعة من الآية ٩.

قرئ بها كان صوبًا قال والذين قالوا: الجُمْعَة ذهبوا بها إلى صفة اليوم أنه يجمع الناس كما يقال رجل همزة لمزة ضحكة وهو الجمعة، والجُمُعَة، والجُمَعَة»[1] يفهم من النص السابق أن للفظ الجمعة ثلاث لغات التخفيف بسكون الميم وهو الأصل الجمعة. والجُمعة بضم الميم اتباعًا للجيم، والجمعة بفتح الميم .

وفي إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ما نصه «قوله تعالى الجمعة يقرأ بسكون الميم وهو من تخفيف المضموم ويقرأ بفتحها وهو صفة للمبالغة مثل الحطمة..»[2]. وقد نسب صاحب المصباح كل لغة من اللغات الثلاث في الجمعة إلى من تكلم بها من العرب فقال: «وضم الميم لغة الحجاز وفتحها لغة بني تميم وإسكانها لغة عُقيل وقرأ بها الأعمش»[3].

وفي القاموس: «ويوم الجُمْعَة وبضمتين وكَهُمَزة»[4].

وفي المعجم الوسيط «والجُمْعة، والجُمُعة، والجُمَعة: ما يلي الخميس من أيام الأسبوع»[5].

(١) اللسان ١/ ٦٨١، وينظر في تخريج قراءات الجمعة الكشاف للزمخشري ٤/ ٩٧ بيروت، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٥٨٦ ت محمد السيد أحمد عزوز ط بيروت، والبحر المحيط ٨/ ٢٦٧.

(٢) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ٢/ ٥٨٦ وينظر البحر المحيط ٨/ ٢٦٧ ت محمد السيد أحمد عزوز بيروت ط أولى سنة ١٤١٧.

(٣) المصباح ص ٦١.

(٤) القاموس ٣/ ١٤.

(٥) المعجم الوسيط ١/ ١٤١.

وفي معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ما نصه «واختلفوا في لفظ الجمعة فقال بعضهم إنها:

أ- الجُمْعَة لغة بني عُقيل، وقراءة الأعمش للآية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. ودوزي[1].

ب- وقال آخرون إنها الجُمْعة: الآية الكريمة نفسها ولغة الحجاز وقراءة عاصم ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، ومفردات الراغب الأصفهاني والأساس.

جـ وذكر آخرون أنها الجُمعة أو الجُمّعة: الصحاح والمختار ومحيط المحيط وأقرب الموارد.

د- وهناك من قال إنه الجُمُعة أو الجُمْعة أو الجُمَعَة: اللسان والمصباح والقاموس والتاج والمد والمتن والوسيط.

وذكر المصباح أن الجُمَعَة هي لغة بني تميم، وقال التاج إن الجُمَعَة هي قراءة ابن الزبير والأعمش وسعيد بن جبير، وابن عوف، وابن أبي عبلة وأبي البَرهَسَم عمران بن عثمان الزبيدي الشامي وأبي حيوة. وقال التاج والمتن: «إن الجُمُعَة أفصحها»[2].

مما تقدم نخلص إلى أن ما خطأه الأستاذ الكاتب وهو الجُمْعة بسكون الميم ليس بخطأ.

***

(١) هو دوزي رينهارت صاحب مستدرك المعجمات وهو معجم عربي فرنسي.

(٢) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٣٩٦.

المسألة الرابعة عشرة

اعتذر عن الحضور- اعتذر عن الغياب

جاء في صوت الأزهر العدد ١٥٠ الجمعة ٣٠ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٣، ٩ أغسطس سنة ٢٠٠٢ ص ١٤ تحت عنوان أخطاء شائعة ما نصه:

«لا تقل: اعتذر إبراهيم عن الحضور إلى المعهد. وقل: اعتذر إبراهيم عن الغياب أو اعتذر عن عدم الحضور، والسبب أن الاعتذار يكون عن فعل خطأ أو عمل ما يستحق تقديم عذر مقبول، وفي لسان العرب: عذر واعتذر الرجل إذ أتى بعذر. قال - عزَّ وجلَّ - ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِم قُلْ لاَ تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾(١).

يخطئ الأستاذ الكاتب جملة اعتذر إبراهيم عن الحضور إلى المعهد ويصوب اعتذر عن الغياب أو اعتذر عن عدم الحضور وعند التحقيق نجد الأسلوبين صحيحين ففي معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ما نصه «ويقولون: اعتذر النائب عن الحضور والصواب هو: اعتذر النائب عن التخلف أو عدم الحضور أو عدم استطاعته الحضور؛ لأننا حين نقول: اعتذرنا عن الإساءة إليه نعني أننا كنا أسأنا إليه فاعتذرنا عن تلك الإساءة وإذا اعتذرنا عن الحضور نكون قد حضرنا، والحضور لا يدعو إلى الاعتذار: ثم اتخذت لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة القرار الآتي «يخطئ بعض

---

(١) سورة التوبة من الآية ٩٤.

النقاد قول القائل: اعتذر عن الحضور على أساس أن الصواب فيه أن يقال: اعتذر عن التخلف، كما أثبتت المعجمات، وترى اللجنة أن الأسلوب المعاصر اعتذر عن الحضور جائز أيضًا وأنه يوجه بأن الكلام فيه على حذف مضاف أي عن عدم الحضور. أو على أن «عن» فيه للمجاوزة، والمعتذر يعتذر لأنه تجاوز الحضور الذي كان ينبغي ألا يتجاوزه»[1].

***

(١) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للأستاذ محمد العدناني ص ٤٣٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتنال الدرجات وتمنح الجوائز والمكافآت، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات وعلى آله وأصحابه الأماجد الثقات.

أما بعد

فقد عشت مع البحث وقتًا غير قليل، أتيت فيه. بالنصوص التي تدعم تعقيبي على بعض المسائل التي ندت عن الأستاذ الكاتب، وقد خرجت من البحث بالنتائج التالية:

١ـ أن الأستاذ الكاتب كان موفقًا في معظم ما كتب ـ في مجلة صوت الأزهر ـ من تصويبات لغوية.

٢ـ كان الأستاذ الكاتب يعتمد في دعم حكمه على الاستشهاد بالقرآن الكريم.

٣ـ لم ينقل التخطئة عمن سبقوه، ولو فعل ذلك لكان معذورًا حيث إنه حينئذٍ نقل كلام غيره وأسنده إليه.

٤ـ ذكر الأستاذ الكاتب مسائل مختلفًا فيها بين العلماء وحكم عليها بالتخطئة، فأوهم القراء أن التخطئة فيها متفق عليها.

٥ـ بلغت المسائل التي فيها وجه من الصواب أربع عشرة مسألة.

هذا والله أسأل أن يوفقنا للصواب في القول والعمل، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مصادر البحث ومراجعه

١ـ أساس البلاغة للزمخشري ـ ط الهيئة العامة للكتاب ـ ط الثانية ١٩٨٥م.

٢ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ـ تحقيق الشيخ/ أحمد شاكر، والأستاذ/ عبد السلام هارون ـ ط دار المعارف ـ ط الرابعة.

٣ـ أضواء على لغتنا السمحة للأستاذ/ محمد خليفة التونسي ـ كتاب العربي ـ الكتاب التاسع ١٥ أكتوبر ١٩٨٥م ـ سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي.

٤ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٥ـ التبيان في تصريف الأسماء ـ تأليف / أحمد حسين كحيل ـ الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ـ دار البيان العربي ـ ط السابعة ١٤٠٢هـ.

٦ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ـ تحقيق الدكتور/ عبد العزيز مطر ـ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٧ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري ـ طبعة عيسى البابي الحلبي.

٨ـ تقويم اللسان لابن الجوزي ـ تحقيق الدكتور/ عبد العزيز مطر ـ طبعة دار المعارف ـ الطبعة الثانية.

٩- تيسيرات لغوية للأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف - ط دار المعارف.

١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - ط عيسى الحلبي.

١٢- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص - تحقيق أ.د/ أحمد طه حسانين سلطان مطبعة الأمانة - ط الأولى ١٤١١هـ.

١٣- الخصائص لابن جني - تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار. طبعة الهيئة العامة للكتاب.

١٤- شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي - مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٢٩٩هـ.

١٥- صحيح مسلم بشرح النووي - حققه وخرجه وفهرسه / عصام الصبابطي وحازم محمد وعماد عامر - دار الحديث بالقاهرة - ط الأولى ١٤١٥هـ.

١٦- القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ.

١٧- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر - تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون - دار الجيل بيروت - ط الأولى.

١٨- كتاب في أصول اللغة - إخراج مجمع اللغة العربية - ط الأولى ١٣٩٥هـ.

١٩- كتاب المقتضب - صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤١٥هـ.

٢٠- كشف الطرة عن الغرة للآلوسي - طبعة دمشق ١٣٠٠هـ.

٢١- لسان العرب لجمال الدين بن منظور - تحقيق عبد الله الكبير وآخرين - طبعة دار المعارف بمصر.

٢٢- مجلة صوت الأزهر - جامعًا وجامعةً - الأعداد ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠.

٢٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - تحقيق الأستاذ/ علي الجندي ناصف، والدكتور/ عبد الفتاح شلبي - القاهرة ١٤١٤هـ.

٢٤- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده - طبعة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية - الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ.

٢٥- المصباح المنير - للفيومي - تحقيق الأستاذ / يوسف الشيخ محمد - صيدا - بيروت - ط الأولى ١٤١٧هـ.